

الجزدان تزج بلدية طرطوس

طرطوس - الوطن

استقبلت ظاهرة الجزدان في شوارع مدينة طرطوس ولا يختلف هذا الأمر في الكورنيش البحري عن بقية الشوارع الرئيسية والفرعية وكثرت شكاوى المواطنين والزوار من المحافظات الأخرى فما إجراءات البلدية للحد من هذه الظاهرة المتفاقمة منذ أكثر من ثماني سنوات؟ وما الذي تقوم به لكيلا تتفاقم هذه المشكلة؟

بدوره أكد رئيس مجلس مدينة طرطوس محمد زين لـ«الوطن» أنه خلال الأزمة بتنا نعاني عدم توافر المواد السمية اللازمة والكافية لإنجاح المكافحات، مضيفاً: يكفي أن نذكر منها انعدام الأفراس السميعة التي تستخدم في فصل الشتاء والأماكن الرطبة أيضاً الحبيبات ذات السمية الفاعلة التي كانت تبلغ كمية المواد المسلمة إلينا نحواً من ثلاثة إلى أربعة أطنان سنوياً على حين يردنا منها حالياً بما لا يزيد على الطن الواحد ويتم تأمينها من القطاع الخاص ولسد هذا النقص قمنا ونقوم بتصنيع خلطات محلية تعمل من خلالها على مكافحة هذه الظاهرة في أسواق المدينة ولن ندخر جهداً في متابعة أعمال المكافحة بما يتوافر لدينا من مواد المكافحة.

وبين زين أن المدينة تسعى دائماً إلى تأمين ما تحتاج إليه من مواد سمية مختلفة لإنجاح أعمال المكافحة بما يحقق الغاية المرجوة منها وذلك عن طريق وزارتي الصحة والإدارة المحلية والبيئة.

أخيراً..

ربما يجب علينا الاعتراف أن يد البلدية وحدها قد لا تصفح وذلك بفترض تعاون الجميع للحفاظ على الصحة العامة والحد من هذه المشكلة المتفاقمة بمن فيهم غرفة السياحة والتجارة والصناعة والمجتمع الأهلي والجمعيات الأهلية وخاصة أن طرطوس مدينة سياحية بامتياز وتنتشر فيها المطاعم والمقاهي ويكثر الرواد والاصطافون خاصة أننا مقبلون على موسم الاصطياف.



إقامة المهجرين في الحدائق لامتحان التسول والبيع على البسطات

٩٥ بالمئة من حالات التسول هي امتحان.. والبعض وصلت يوميته إلى ٥٠ ألف ليرة

عون لـ«الوطن»: عدد الموجودين في دار تشغيل المتسولين ٥٠ مقارنة بـ٥٠٠ العام الماضي

راما محمد

رأى مدير الشؤون الاجتماعية والعمل بدمشق شوقي عون أن لجوء بعض المهجرين لاتخاذ الحدائق ضمن المدينة مأوى لهم بدلاً من مراكز الإيواء التي وفرتها الحكومة يعود لامتحانهم التسول أو عمل غير مشروع كالبيع على البسطات.

ونفى عون في حديثه مع «الوطن» أن يكون السبب عدم جودة الخدمات المقدمة في مراكز الإيواء، موضحاً أنه عند رصد الوزارة لأي حالة تشرد فإنها تتعامل معهم بحسب أشكال القانون، لافتاً إلى أنه عند أخذهم بشكل قسري لمراكز الإيواء فهم إما يرفضون ذلك أو يهربون لاحقاً من المركز، مضيفاً: ولو اقتربنا أن خدمات مراكز الإيواء ليست بالشكل المطلوب فبالأكيد لن يكون الشارع أفضل حالاً من المركز الذي يقدم الوسائل الأساسية للحياة.

وبين عون أن الوزارة وبعد رصدها لأي حالة مشابهة تحيلها على القضاء، مشيراً إلى أن القاضي لديه مرونة بتطبيق القانون من خلال إما إخلاء

سبيل المتسول أو سجنه أو إحالته على دار تشغيل المتسولين والمشردين التابع للوزارة، موضحاً أن القاضي في السابق كان يخلي سبيلهم على الفور، إلا أنه وبعد مخاطبة وزارة العدل بداية العام أصبح هناك تشدد بتطبيق العقوبة من ناحية إحتلتهم على دار التشغيل.

وأوضح أن مهمة الدار هي تأهيل المشردين والمتسولين كي لا يعودوا للتسول من جديد، منوهاً بأن أقصى مدة من الممكن أن يحكم فيها القاضي على المتسول داخل الدار تصل إلى ٦ أشهر، مشيراً إلى أن هذه المدة كافية لتعليم المشرّد أو المتسول مهنة أو حرفة وتقديم الرعاية الاجتماعية والدعم النفسي له، تجنّباً لعودته إلى الشارع، وتحسباً من قضائه ٦ أشهر أخرى داخل الدار فتصبح العقوبة بذلك رادعة.

وفي السياق كشف مدير الشؤون الاجتماعية عن وجود ٥٠ حالة تسول في دار تشغيل المتسولين والمشردين حالياً. وبين عون أن عدد الحالات الإجمالي في الدار وصل مع بداية العام إلى ١٦٠ حالة مع تشديد وزارة الشؤون

الاجتماعية والعمل حملتها لمكافحة الظاهرة، موضحاً أن انخفاض عدد الحالات يعود لخروج عدد كبير منها بعد الحصول على إخلاء سبيل من القاضي دون إتمام الفترة الكافية لتأهيلهم والتي تصل لستة أشهر، وبالتالي عودتهم للشارع من جديد،

موضحاً أن انخفاض عدد الحالات يعود لخروج عدد كبير منها بعد الحصول على إخلاء سبيل من القاضي دون إتمام الفترة الكافية لتأهيلهم والتي تصل لستة أشهر، وبالتالي عودتهم للشارع من جديد،

موضحاً أن انخفاض عدد الحالات يعود لخروج عدد كبير منها بعد الحصول على إخلاء سبيل من القاضي دون إتمام الفترة الكافية لتأهيلهم والتي تصل لستة أشهر، وبالتالي عودتهم للشارع من جديد،



الماضي وصلت إلى ٥٠٠ حالة، إلا أن كل حالة أمضت يوماً أو يومين كحد أقصى داخل الدار، للحصول ذوي الحالة على إخراجهم من خلالها، ثم عودة هذه الحالات للتسول من جديد، مشيراً إلى أنه لم يتبق إلا حالات قليلة منهم داخل الدار، مبيّناً وجود مشقة على

منوهاً ب ورود حالات جديدة بشكل شبه يومي إلى الدار، مضيفاً: إخلاء السبيل يعود لرأي القاضي وما ينص عليه القانون من صلاحية له وبالتالي لا يوجد أي مخالفة من القاضي. وأكد عون أن عدد حالات التسول التي كانت موجودة داخل المركز العام

الاجتماعية والعمل حملتها لمكافحة الظاهرة، موضحاً أن انخفاض عدد الحالات يعود لخروج عدد كبير منها بعد الحصول على إخلاء سبيل من القاضي دون إتمام الفترة الكافية لتأهيلهم والتي تصل لستة أشهر، وبالتالي عودتهم للشارع من جديد،

الضابطة العدلية في هذا المجال؛ كون بعض الأطفال يهربون.

ولفت إلى أن مهمة الدار هي متابعة هذه الحالات بعد خروجها، إلا أنه لا يوجد أي حالات أتمت الستة أشهر قبل خروجها لتتابعها، منوهاً بأن الحالات التي تقضي الفترة الكاملة قليلة وخاصة لمن كان لديهم إعاقة أو أمراض صحية أو ممن ليس لديهم أقارب.

وبين المدير أن الحال نفسه ينطبق على المتسولين الأطفال في دار جمعية حقوق الطفل، موضحاً أنه وبعد رصد الحالات في الشارع وأخذها للدار فأهالي الأطفال يسارعون إلى إخراجهم حتى من دون الحصول على إخلاء سبيل؛ كون هؤلاء الأطفال تحت سن ١٢ عاماً ولا يوجد عليهم مسؤولية وبالتالي لا يمكن حجز الطفل إلا برضا الأهل، لافتاً إلى أن

القضاء لا يقوم بدوره في هذا المجال؛ فلا بد أن يكون هناك محاسبة للأهل كونه نوعاً من الاتجار بالأشخاص الذي تعود مسؤوليته أيضاً لوزارة الداخلية، مضيفاً: من المفترض على القضاء أن يحاسب هؤلاء الأهالي. وأشار عون إلى أن القانون جرم التسول

وعاقب عليه بكل أشكاله وليس فقط من يتسول للمقامرة والسكر، موضحاً أن إنبات هذه الحالات من اختصاص القضاء لتشديد العقوبة على المتسول، منوهاً بأن الضابطة وبحال رصدت المتسول في حالة سكر أو انتشاء فإنها تدون ذلك ضمن الضبط المنظم.

وتوقع المدير أن يكون التشديد بتطبيق العقوبة رادعاً، كاشفاً عن أن ٩٥ بالمئة من حالات التسول هي امتحان وتشكل مصدر دخل كبيراً من خلال استجداء الناس، مشدداً على ضرورة تنقيف الشارع السوري بعدم منح المتسول مالا؛ نظراً لأن تصرف المتسول بهذا المال غير معروف خاصة مع وصول دخل البعض منهم إلى ٥٠ ألف يومياً.

وأكد عون ورود العديد من الإبلاغات من قبل المواطنين عن هذه الحالات، مشيراً إلى وجود تعميم على الجمعيات في دمشق لمكافحة الظاهرة من خلال تبليغ هذه الحالات أو قسم الشرطة، مضيفاً: خلو شوارع العاصمة من هذه الظاهرة مرهون بنضاجر الجهود الحكومية فهي ليست فقط مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

حليب الأطفال يفقد من الصيدليات مجدداً

وزارة الصحة: جميع الأنواع متوافرة

باستثناء نوع واحد.. نقابة الصيادلة:

السبب تأخر وصول الشحنات

الوطن

توزع الحليب كل أسبوعين إلى الصيدليات، ونظراً إلى أن الكميات قليلة فإنها تستهلك بسرعة.

ووعده وضحي أن يوزع الحليب على شكل حصص في الشهر الجاري، على أن يتم توفيره في جميع الأسواق وبشكل كامل في شهر أيار المقبل، مؤكداً حرصه على اتخاذ جميع الإجراءات والحلول لإيصال الحليب إلى كل المحافظات.

ويذكر أن مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ثائر قياض كان قد أكد لـ«الوطن» موافقة الوزارة على جميع الطلبات المقدمة لاستيراد مادة حليب الأطفال.

هذا وقد انقطع الحليب من الأسواق بشكل مفاجئ على العلم من أن معاون وزير الصحة للشؤون الدوائية حبيب عبود كان قد أكد في منتصف شهر كانون الثاني من العام الجاري وصول شحنة حليب أطفال، بكمية تبلغ ٢٧٥٠٠ صندوق، وتكفي احتياج السوق لثلاثة أشهر.

جالت «الوطن» على عدد من الصيدليات في دمشق، وتبين أن أغلبها يعاني من نقص في حليب الأطفال للمرحلتين العمرية الأولى والثانية، وخصوصاً لأحد الأصناف بنوعي ١ و٢، وعرض بعض الصيدليات أنواعاً أخرى من الحليب، ولكن أسعارها أعلى.

وفي السياق أكد مصدر في وزارة الصحة أن جميع أنواع حليب الأطفال متوافرة في السوق والمستودعات وبكميات كافية.

موضحاً بأن فقدان المادة يقتصر على نوع واحد فقط سيتوفر خلال أيام. من جانبه أعاد عضو مجلس نقابة صيادلة سورية جهاد وضحي سبب انقطاع حليب الأطفال في الصيدليات إلى تأخر وصول الشحنات إلى سورية، مشيراً إلى بعض الصعوبات التي تواجهها النقابة بموضوع استيراد الحليب نظراً للعقوبات المفروضة على سورية، مؤكداً أنه لم يتوقع إلى الآن استيراد الحليب من إيران كما يشاع وأن الشحنات مازالت مستمرة على الرغم من تأخرها. وكشف وضحي عن وصول شحنة حليب في اليومين القائمين، مشيراً إلى أنه وفي الوضع الحالي

«زراعي اللادقية» يربح ٩٠ مليوناً في ٢٠١٨



اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف مدير فرع المصرف الزراعي في اللاذقية ميلاد عيسى لـ«الوطن»، تحقيق المصرف أرباحاً بقيمة ٩٠ مليون ليرة سورية خلال عام ٢٠١٨. وأكد عيسى استئناف جميع القروض لكل الفئات بأجال قصيرة ومتوسطة وطويلة، مبيّناً أن قيمة الإقراضات الإجمالية لعام ٢٠١٨، تجاوزت ١١٧ مليون ليرة سورية، مقابل ٧٨ مليون ليرة قيمة الأضرار المصروفة، و١٧٧ مليون قيم الحبوب المصروفة، و١.١٤٤ مليار ليرة قيمة مبيعات الأسمدة خلال العام المنصرم.

وأشار مدير المصرف الزراعي إلى إعفاء المقترضين من الفلاحين من القطاعين التعاوني والخاص من فئة تحت ٥ ملايين ليرة سورية من الفوائد العديدة وفوائد غرامات التأخير المستحقة وفقاً للقانون رقم ٤٦ لعام ٢٠١٨، الذي أصدره رئيس الجمهورية، وجدولة رأس المال المتبقي مدة ١٠ سنوات بفائدة ١١٪ إذ يستحق القسط الأول بتاريخ ٢٠١٩/٨/١، مبيّناً أنه لكي يستفيد المقترض من هذا القانون يجب عليه تسديد دفعة حسن نية ٥٪ من رأس المال الخاضع للجدولة. ولفت عيسى إلى أن إجمالي قيمة الإبداعات المصرف خلال العام الفاتت بلغت ١.٧ مليار ليرة

منها ٩١٧ مليوناً من القطاع العام، ٢٣ مليوناً في القطاع التعاوني، ٥٠٧ ملايين في القطاع الخاص، ٢٧١ مليوناً في قطاع التوفير، مشيراً إلى أن قيمة السحوبات بلغت ١.٥ مليار ليرة خلال المدة نفسها، ومنها ٩٠٧ ملايين للقطاع العام، ٥.٧ ملايين للقطاع التعاوني، ٥١٠ ملايين للقطاع الخاص، ١٦٨ مليوناً للقطاع التوفير.

وعن نشاط المصرف الزراعي في المحافظة منذ بداية العام الجاري، بين عيسى أن قيمة التحصيلات منذ بداية شهر كانون الثاني الماضي وحتى العشرين من آذار، بلغت ٨٤ مليون ليرة سورية، مشيراً إلى أن قيمة الفوائد المغفلة من تاريخ صدور القرار وحتى ٢٧ آذار ٢٠١٩، بلغت ٧٤.٥٥٢ مليون ليرة سورية. وأضاف عيسى إنه وخلال شهري كانون الثاني وشباط، بلغت القيمة الإجمالية للإقراضات ١٢ مليون ليرة سورية، مقابل ٤ ملايين قيمة التحصيلات، لافتاً إلى أن قيمة المبيعات من الأسمدة تجاوزت ٣٠٥ ملايين ليرة خلال المدة المذكورة. وأشار عيسى إلى رصيد المصرف خلال الشهر الأول والثاني من العام الجاري من مادة البوريا، والذي بلغ ٢٤٥٣.٢ طناً، مقابل ٦١٥.١٩٠ طناً من مادة البوتاس، و٤٦٠ طناً من مادة السوبر. ولفت مدير المصرف الزراعي إلى تعديل جدول

كلام رسمي جداً

مجلس مدينة طرطوس:

ما زالت الحملة مستمرة لمعالجة

الإشغالات والأكشاك وإزالة المخالفات

إشارة لحاشيتكم رقم ١٢٦٢ تاريخ ٢٠١٩/٢/٥ المسطرة على كتاب وزير الإدارة المحلية والبيئة رقم ٩٥/ص/ف/١٠ تاريخ ٢٠١٩/٩/١٠ بخصوص الشكاوى المنشورة في صحيفة «الوطن» بعددها رقم ٣٠٦٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٩/١/٧ بعنوان: «الإشغالات القائمة على الأملاك العامة في طرطوس من دون معالجة حتى الآن»، نئين ما يلي:

يقوم مجلس المدينة وفق الخطة المرسلة إليكم بكتابتنا رقم ٣٥٥/ص ف تاريخ ٢٠١٩/١/٢٤ وكما هو موضح في كتبنا نوات الأرقام ٤٤٩/ص ف تاريخ ٢٠١٩/١/٢٩ و٤٥٧/ص ف تاريخ ٢٠١٩/١/٣٠ و٥٢٩/ص ح د تاريخ ٢٠١٩/٢/٣ و٥٩٨/ص ف تاريخ ٢٠١٩/٢/٤ و٩٢٩/ص ف تاريخ ٢٠١٩/٢/٢٠، والتقارير اليومية عن سير العمل في الخطة المرسلة إليكم اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/١/٢٧ ولغاية ٢٠١٩/٢/٢١ بحملة مستمرة لمعالجة وضع الإشغالات والأكشاك وإزالة المخالفات والتجاوزات على الأملاك العامة في مدينة طرطوس وقد شملت المناطق التي تم العمل بها الكراج القديم - الكراج الجديد - حي الإنشاءات - حي اللعاب البلدي وحي البرانية - سوق السنوان - سوق الخضار ومحيط الفرن الألي في حي الرمل.

وما زالت الحملة مستمرة لتشمل أنحاء المدينة، ويتم بشكل مستمر مراقبة تلك المناطق واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة بحق المخالفين.

محافظ طرطوس

صفوان سلمان أبو سعدى